

اثر المزاخمة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص على البطالة في العراق للمدة (2004-2022)

The impact of crowding out between public and private investment on unemployment in Iraq for the period (2004-2022)

باسم احمد خلوهن²

Basim Ahmed Khaloen

جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد

Al-Qadisiyah University, College
of Administration and Economics

ba0594779@gmail.com

أ.م.د. ميامي صلال صاحب¹

Assis. Prof. Dr. Maiami Slalal Saheb

جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد

Al-Qadisiyah University, College of
Administration and Economics

maiama.alshukri@qu.edu.iq

المستخلص:

تعد المزاخمة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص لها تأثير على أداء الاقتصاد العراقي من خلال زيادة الدين العام (الدين الداخلي والدين الخارجي)، واثره على انخفاض الاستثمار الخاص من خلال انخفاض الموارد المقترضة إلى القطاع الخاص و مزاحمته من القطاع العام على الموارد المالية في حال عجز الموازنة العامة، الامر الذي يؤدي الى انخفاض الاستثمار الخاص ومن ثم انخفاض النمو الاقتصادي، ويهدف البحث إلى تحليل أثر بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص على البطالة في العراق للمدة، حيث ان انخفاض الإيرادات النفطية بسبب تقلبات أسعار النفط والتوسع في الانفاق الحكومي الممول من الدين الحكومي الداخلي والخارجي لتمويل عجز الموازنة العامة مع ضعف الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى، الامر الذي يؤدي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص في بعض الأحيان، فضلاً عن قلة الدعم والاهتمام الحكومي بالقطاع الخاص الذي ينعكس على انخفاض الاستثمار الخاص، ونظراً لأهمية الموضوع جاء البحث لمعرفة أثر المزاخمة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص على البطالة للمدة (2004-2022) من خلال استخدام أساليب ومناهج قياسية متطورة من اختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) ودالة الاستجابة الفورية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين المزاخمة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص والبطالة في الأجل القصير وعلاقة عكسية في الأجل الطويل.

الكلمات المفتاحية: الإزاحة، الاستثمار، البطالة.

Abstract:

The competition between public and private investment has an impact on the performance of the Iraqi economy through increasing public debt (domestic and external debt), and its impact on the decline in private investment through the decline in borrowed resources to the private sector by crowding it out through the public sector for financial resources in the event of a general budget deficit, which leads to a decline in private investment and then a decline in economic growth. The research aims to analyze the impact of public investment and private investment on unemployment in Iraq for the period, as the decline in oil revenues due to fluctuations in oil prices and the expansion in government spending financed by internal and external government debt to finance the general budget deficit with weak tax revenues and other revenues, which leads to crowding out private investment at times, in addition to the lack of support and government interest in the private sector, which is reflected in the decline in private investment. Given the importance of the topic, the research came to know the effect of crowding out between public investment and private investment on unemployment for the period (2004-2022) by using advanced standard methods and approaches from unit root tests, joint integration, error correction model (ECM) and immediate response function. The study concluded that there is a relationship between crowding out There is a positive relationship between public investment, private investment and unemployment in the short run and an inverse relationship in the long run.

Keywords: the crowding out, investment, unemployment.

المقدمة

إن الأدبيات الاقتصادية في هذا الموضوع غير حاسمة، فهي تجد تجريبياً أن تأثير المزامنة موجود في الاقتصاد في بعض الأحيان، أو العكس في أوقات أخرى، إن جدل طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص لم تحسم بعد، إذ يرى البعض أن العلاقة بين الاستثمار العام والخاص هي علاقة تكامل لا سيما الاستثمار في البنى التحتية ويرى آخرون أن الاستثمار العام يزاحم الاستثمار الخاص، إن الاستثمار العام هو أحد العوامل التي تختلف الآراء حول كيفية تأثيرها على الاستثمار الخاص - هل يكمل الاستثمار الخاص أم ينافسه؟ وتشير نتائج الأدبيات إلى أن الاستثمار العام يمكن أن يزاحم الاستثمار الخاص في كثير من الأحيان في الاقتصادات المتقدمة، في حين أن الاستثمار العام في الاقتصادات النامية يعتبر مكملاً للاستثمار الخاص، أن الجدول حول فعالية السياسة المالية إذ قدمت بعض الدراسات أدلة على وجود علاقة سلبية بين الإنفاق العام والاستثمار الخاص من خلال عدة طرق، ويساهم تحفيز الإنفاق الاستثماري العام والخاص في زيادة الناتج المحلي الإجمالي: ومع ذلك، من خلال تقديم أسعار فائدة مرتفعة للغاية للبنوك المحلية، يمكن للإنفاق الحكومي أن يعيق الاستثمار الخاص، ويرى النهج الكينزي أن الإنفاق العام يعمل كمحفز للنمو الاقتصادي. وفي الوقت نفسه، ادعى التحليل الكلاسيكي الجديد أن الإنفاق العام يزاحم الاستثمار الخاص، واستناداً إلى التكافؤ الريكارد، يعتبر الأفراد الوكلاء الاقتصاديين امتداداً لأنفسهم، إنهم عقلانيون للغاية لدرجة أنه إذا قامت الحكومة بتبني سياسة مالية توسعية، فإن الأفراد سوف يتفاعلون من خلال خفض مستوى استهلاكهم لأنهم يدركون أنهم سيدفعون ثمن هذا التوسع المالي في المستقبل في شكل زيادة ضريبية، لذا فإن فكرة المستهلكين الذين يتمتعون بحياة لا نهاية لها، والذين لديهم معلومات كاملة عن كل شيء في الأسواق، تتعارض مع الاعتقاد الكينزي بالدور الذي تلعبه السياسة المالية في النشاط الاقتصادي.

اهمية البحث

تجسد أهمية البحث أنها ستعرض موضوعاً مهماً من المواضيع الاقتصادية، وهو أثر المزامنة بين الإنفاق الاستثماري العام والخاص وأهميته الاجتماعية والاقتصادية، إذ يهدف البحث على معرفة الآثار التي تتركها المزامنة بين الإنفاق الاستثماري العام والخاص على البطالة في العراق.

مشكلة البحث

إن العجز في الموازنة العامة يعد المشكلة الكبرى التي تعاني منها موازنات البلدان النامية والتي تؤدي إلى اختلالات هيكلية في الاقتصاد بسبب زيادة الضغوط المالية نتيجة الارتفاع المستمر في النفقات العامة، وهذا الارتفاع في الإنفاق العام له تأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي ومن أهمها الاستثمار الخاص، بسبب مزامنة الإنفاق الحكومي للقطاع الخاص على الموارد المالية المتاحة للإقراض.

أهداف البحث

تهدف الدراسة إلى التعرف على:

1. دراسة وتحليل العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد العراقي، وهل يطبق الاقتصاد العراقي فرضية المزامنة أم التكامل؟
2. معرفة أثر المزامنة بين الاستثمار العام والخاص على البطالة في العراق.

فرضية البحث

تنطلق الفرضية الرئيسية أن المزامنة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص لها تأثير إيجابي في الأجل القصير وتأثير سلبي في الأجل الطويل في البطالة في العراق، من خلال هيمنة القطاع العام على الموارد المالية في العراق خلال مدة الدراسة.

حدود البحث

1. حدود البحث المكانية: دراسة الاقتصاد العراقي.
2. الحدود الزمانية: تم تحديد مدة البحث خلال المدة الزمنية (2004-2022).

منهجية البحث

من أجل تحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته، اعتمد البحث على المنهج الوصفي لمعرفة أثر مزامنة الإنفاق الاستثماري العام والاستثمار الخاص على البطالة في العراق خلال المدة (2004-2022)، والمنهج الاستقرائي الذي يقوم بالجمع بين التحليل الوصفي والتحليل الكمي لعرض وتحليل البيانات ومعرفة النتائج والآثار الناتجة عن التحليل.

سابعاً : هيكلية البحث

تلبية لمتطلبات البحث ولغرض اثبات صحة فرضيته ومن أجل تحقيق الأهداف قسم البحث إلى ثلاث مباحث توزعت كالآتي: يتضمن المبحث الأول الاطار النظري للمزاحمة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص والبطالة ، اما المبحث الثاني تناول دراسة وتحليل الاستثمار العام والاستثمار الخاص والمزاحمة بينهما في العراق، في حين تناول المبحث الثالث التحليل القياسي لأثر المزاحمة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص على البطالة في العراق للمدة 2004-2022.

المبحث الأول: الإطار النظري للمزاحمة والبطالة

أولاً: مفهوم المزاحمة: ترجع جذور مصطلح المزاحمة (Crowding out) إلى القرن الثامن عشر عندما أشار الاقتصادي آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" في عام 1776 إلى أن وصف التأثير الذي يحدث للاستثمار الخاص من خلال الانفاق الحكومي، هو أن زيادة الانفاق الحكومي الممول من خلال الدين أو الضرائب يمكن أن يؤثر سلباً على موارد القطاع الخاص بسبب ارتفاع أسعار الفائدة، بعدها وفي القرن العشرين اكمل كينز المناقشات حول ظاهرة المزاحمة في كتابه " النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود" في عام 1936، واكد كينز أن الانفاق العام يمكن أن يحفز النشاط الاقتصادي من خلال الزيادة في الطلب الكلي ، إذ اشار عندما تزيد الحكومة من الانفاق قد يحدث تنافس بين القطاع العام والخاص على الموارد المتاحة، وهذا التنافس يؤثر على القدرة الاستثمارية للقطاع الخاص، وقد يؤثر الانفاق الحكومي على الاستثمار الخاص بطرق مختلفة ، مثل التغيير في أسعار الموارد أو زيادة التنافس على العمالة أو توجيه الاستثمار بعيداً عن القطاع الخاص (Hüseyin Şen and Ayşe Kaya , 2014:632).

اهتم الفكر النيوكلاسيكي أكثر بفكرة المزاحمة إذ يرون ان الاقتراض الحكومي لتمويل عجز الموازنة العامة له آثار سلبية على مستوى الاقتصاد ككل، وان الاقتراض الذي تقوم به الحكومة من البنوك أو الافراد سوف يقلل من مقدار الأموال القابلة للاقتراض للقطاع الخاص ومن ثم انخفاض استثمارات القطاع الخاص وهنا تكون الدولة منافسة في الاقتراض للقطاع الخاص، إذ ترتفع أسعار الفائدة مع ثبات العوامل الأخرى، والتي تؤدي إلى انخفاض قدرة القطاع الخاص على الاقتراض لغرض تمويل الاستثمارات الخاصة ومن ثم مزاحمة القطاع الخاص (بانافع، وحيد، 2020: 21). وتتلخص ظاهرة المزاحمة (Crowding Out) من تطبيق سياسة زيادة الانفاق الحكومي من خلال الاقتراض لتمويل العجز في الموازنة العامة تؤدي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص وارتفاع تكلفة اقتراض القطاع الخاص بسبب ارتفاع أسعار الفائدة وبالتالي يؤثر سلباً على الاستثمار الخاص والشكل (1) يوضح أثر المزاحمة.



الشكل (1) المزاحمة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ما ورد من أنفاً.

ثانياً: أسباب المزاحمة

هناك عدة أسباب لحدوث ظاهرة المزاحمة أهمها تمويل عجز الموازنة من خلال الدين العام أو الضرائب أو الاصدار النقدي وبالتالي ان هذه الطريقة في التمويل السبب الرئيسي في مزاحمة القطاع الخاص، ويمكن توضيحهما ما يأتي:

1- تمويل العجز من خلال الدين العام: يرتبط الدين العام بالموازنة العامة ارتباطاً وثيقاً، سواء كان الدين الداخلي أو الخارجي نتيجة اتساع نطاق الدولة وارتفاع النفقات العامة في الموازنة العامة، وتفق حجم النفقات على الإيرادات العامة وحصول العجز في الموازنة العامة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاقتراض لتمويل العجز (الدليمي علي، تركي، باسم، 2020: 83). إن تمويل العجز من خلال الاقتراض من المصارف التجارية أو المؤسسات المالية أو الجمهور يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الموارد المالية لدى القطاع الخاص بسبب ارتفاع معدلات الفائدة، الأمر الذي يؤدي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص ومن ثم التأثير السلبي على النشاط الاقتصادي (المولى، عبد، 1987: 288).

2- تمويل العجز من خلال الضرائب: إن زيادة الانفاق الحكومي من خلال زيادة الضرائب لتمويل عجز الموازنة يؤثر على الادخار ومن ثم الاستثمار ومن ثم انخفاض التوظيف والنتاج، إن زيادة الضرائب تؤثر سلباً على مزاحمة الاستثمارات الخاصة، ومن ثم انخفاض النمو الاقتصادي، إذ يتفق الكلاسيك مع الكلاسيك الجدد حول أثر الاستثمار الخاص من خلال زيادة الانفاق الحكومي من خلال زيادة الضرائب ومن ثم انخفاض الطلب الكلي.

3- تمويل العجز من خلال الإصدار النقدي: إن تمويل عجز الموازنة من خلال الإصدار النقدي (طباعة النقود) له أثر سلبي على مستوى النشاط الاقتصادي المحلي خاصة في الدول النامية، فإن تمويل العجز من خلال زيادة عرض النقد يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وبالتالي يصبح الانفاق الحكومي أكبر من معدل الزيادة في الإيرادات، إن زيادة عرض النقد لا تؤثر سلباً على معدلات الفائدة ومن ثم ثبات الاستثمار الخاص وبذلك لا يتأثر الناتج المحلي الإجمالي وهذه الطريقة في تمويل عجز الموازنة لا تؤثر على الاستثمارات الخاصة وذلك بسبب أن أسعار الفائدة لا تستجيب للزيادة في عرض النقود، وهو عكس الطريقتين السابقتين (الدين العام والضرائب) في تمويل عجز الموازنة، إذ ترتفع أسعار الفائدة مما تسبب في مزاحمة الاستثمار الخاص ومن ثم يتأثر سلباً مستوى النشاط الاقتصادي (علي، توبن، 2015: 55).

ثالثاً: الاستثمار العام: أن كلمة الاستثمار تعني في المعنى الاصطلاحي الإضافة إلى المخزون من الأصول المنتجة، أو تعني تدفق الإنفاق على الأصول المعمرة التي تعمل إما على زيادة المقدرة على إنتاج المنتجات في المستقبل، أو إلى خلق منافع للمستهلك في المستقبل، والذي يلاحظ على هذه التعريفات أنها تتشابه في المضمون والمحتوى وتعبير عن الفكرة نفسها وإن اختلفت من ناحية ألفاظها وتركيباتها اللغوية، إلا أنها تعني تخصيص بعض الموارد في الوقت الحاضر من أجل الحصول على عوائد في المستقبل (العذاري، عدنان، 2015: 55). ويعرف الاستثمار العام بأنه الانفاق على البنى الأساسية لشبكات الطرق والسكك الحديدية، والموانئ، والجسور، ومحطات توليد الطاقة، وهايكالات الاتصالات، وشبكات المياه والصرف الصحي، والمباني الحكومية التي قد تتمتع بحياة إنتاجية قد تدوم لعدة عقود من الزمن، تتراوح هذه النفقات من مشاريع البنية التحتية الصغيرة المحدودة التي يتم تنفيذها لمرة واحدة والتي يمكن تنفيذها في غضون عام إلى المشاريع الأكثر تعقيداً التي يتم تنفيذها على مدار عقود، والتي تسمى "المشاريع الضخمة" (James Zhan, 2009: 4). وتحظى عملية الاستثمار بأهمية كبيرة من بين العديد من الفعاليات الاقتصادية كون الاستثمار يمثل العنصر الحيوي والفعال لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن أي زيادة في الاستثمار سوف تؤدي إلى زيادات متتالية في الدخل من خلال مضاعف الاستثمار، إذ أن أي زيادة في الدخل لابد أن يذهب جزء منها لزيادة الاستثمار من خلال ما يسمى بالمعجل المسارع، ومن ناحية أخرى يمكن القول أن كل عمليات استثمار لابد أن يرافقه مستوى معين من المخاطرة، ولا بد أيضاً أن تحقق مستوى معين من العوائد المتحققة (الانصاري، احمد، 2020: 7).

رابعاً: الاستثمار الخاص: ترجع أهمية الاستثمار الخاص إلى دوره البارز في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتباره العنصر الأهم في تحقيق معدلات نمو مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي فإن زيادة معدلات الاستثمار الخاص تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، ومن ثم قدرة البلد على إنتاج المزيد من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي للأفراد، وزيادة قدرة النشاط الاقتصادي على التطور بصورة مستمرة، ولهذا تسعى كافة الدول المتقدمة والنامية باختلاف أنظمتها ومستويات تطورها لإنجاز أكبر قدر ممكن من الاستثمارات في القطاع الخاص التي تعد أهم مصادر النمو الاقتصادي والتنمية يعتمد النمو الاقتصادي والتنمية بشكل أساسي على قدرة الدولة على الاستثمار والاستخدام الفعال والمنتج لمواردها، وفي هذا الصدد فإن دور القطاع الخاص مهم سواء من حيث مساهمته في كمية الدخل القومي الإجمالي وقدرته على تخصيص الموارد وتوظيفها بكفاءة، فالاستثمار الخاص باعتباره وكيلاً للقطاع الخاص، لم يُنظر إليه باعتباره محركاً لخلق فرص العمل والدخل فحسب، بل كان له أيضاً دور في التنمية الاقتصادية والنمو، باختصار لا يمكن أن يكون هناك نمو اقتصادي دون استثمار خاص، في الواقع الاستثمار الخاص هو نتيجة وسبب للنمو الاقتصادي، ويتمثل أحد التحديات الحاسمة في ضمان الظروف الداخلية اللازمة لتعبئة ما يكفي من المدخرات المحلية للحفاظ على مستويات كافية من الاستثمار في القدرات الإنتاجية والبشرية، وتشمل هذه المسؤولية تهيئة الظروف التي تجعل من الممكن تأمين الموارد المالية اللازمة للاستثمار والتي تشمل سياسات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، والمالية العامة، وحالة النظام المالي، والعناصر الأساسية الأخرى للبيئة الاقتصادية للبلد (حسن، سليم، دنون مروان، 2018: 12).

خامساً: البطالة: تعتبر البطالة من أهم المشاكل الاقتصادية الاجتماعية التي تعاني منها الدول المتقدمة والنامية إذ تؤدي إلى زيادة معدلات الفقر في المجتمع، وتعني البطالة هي توقف لجزء من قوة العمل في مجتمع ما رغم قدرتهم ورغبتهم في العمل (حسن ، علي، 2019: 88). تمثل البطالة وجود الأشخاص الراغبين والقادرين على العمل بمستوى الاجر السائد لكن لا يجدون فرصة عمل خلال فترة منية معينة، وتعد البطالة احد الظواهر الطبيعية المرتبطة بالاقتصاديات المختلفة، إذ لا يخلو اي اقتصاد منها سواء كان في الدول المتقدمة أو النامية، حيث من الصعب ان يصل الاقتصاد الوطني إلى حال التوظيف الكامل (شهاب، محمد، 2019: 339). ويمكن حساب معدل البطالة من الصيغة الآتية:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{مجموع القوى العاملة}} * 100$$

سادساً: العلاقة بين المزاخمة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص والبطالة: من خلال النموذج الكينزي عندما تكون هناك سياسة مالية توسعية فإن آثارها قصيرة المدى تتمثل بتآكل مدخرات القطاع الخاص ومن ثم انخفاض في تراكم رأس المال وهذا يكون في المدى الطويل يؤدي إلى انخفاض التشغيل (زيادة البطالة) (FRANK G. BARRY, 1992: 202). أن زيادة الإنفاق الحكومي عند عن طريق الاقتراض أو الضرائب أو شراء السندات لسد عجز الموازنة العامة لا تؤدي فقط إلى زيادة الناتج وإنما تؤدي أيضاً إلى زيادة معدل الفائدة الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض الرغبة في الاستثمار وزيادة الرغبة في شراء سندات الحكومة، وينتج عن ذلك انخفاض في الناتج، ولهذا فإن زيادة الإنفاق الحكومي لها تأثيران متعارضان على مستوى الناتج، فالأول أثر مباشر وإيجابي، في حين الثاني غير مباشر وسلبى يعمل على انخفاض الناتج عن طريق تخفيض الإنفاق الاستثماري الخاص وتحويل جزء من الأموال إلى شراء الأوراق المالية، ويسمى هذا الأثر الثاني للإنفاق بأثر المزاخمة، ويشير ذلك إلى أن جزء من الإنفاق العام الإضافي إنما يزاحم الإنفاق الخاص ويحل محله، ولا بد الإشارة إلى أنه إذا كان حجم الناتج دون مستوى ناتج التوظيف الكامل، فإنه عند زيادة الإنفاق الحكومي ستعتمد المنشآت الإنتاجية إلى زيادة حجم الإنتاج عن طريق توظيف عدد إضافي من العمال العاطلين، وبالتالي تنخفض معدلات البطالة، أما في حالة التوظيف الكامل، فإن زيادة الإنفاق العام سيجعل معه أثر المزاخمة على نطاق، كبير وسيكون من شأنه ارتفاع مستويات الأسعار بدلاً من زيادة الناتج. وبصورة عامة، تؤدي زيادة الإنفاق العام إلى زيادة كل من الناتج ومعدل أسعار الفائدة، بحيث يؤدي ارتفاع الناتج الدخل إلى زيادة الادخار الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تمويل جزء من عجز الموازنة العامة الناجم عن زيادة الإنفاق العام، هذا يعني أن هذه الزيادة لن تكون بالكامل على حساب تخفيض الطلب على الاستثمار الخاص، ويمكن تجنب أثر المزاخمة باستعمال ما يسمى بالسياسة النقدية المؤازرة وهي مرافقة الزيادة في الإنفاق الحكومي من خلال زيادة في عرض النقود التي تمنع في هذه الحالة ارتفاع معدلات أسعار الفائدة، وبذلك يزداد الناتج دون آثار سلبية، وتسمى هذه السياسة أيضاً بسياسة تنقيذ عجز الموازنة التي تعني أن البنك المركزي يقوم بطباعة كمية من العملة النقدية ويشترى بها سندات الدين العام التي تم بيعها إلى الأفراد من أجل تمويل عجز الموازنة العامة (الحباشنة ، فضل، 2017: 84-85).

المبحث الثاني: دراسة وتحليل المزاخمة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص والبطالة للمدة (2004-2022)

أولاً: مزاخمة الاستثمار العام للاستثمار الخاص في العراق: ان العلاقة بين الاستثمار الخاص قد تكون علاقة مزاخمة من خلال استحواد الاستثمار الحكومي على الموارد المالية المتاحة في العراق، فضلاً عن الدعم الحكومي للاستثمار العام على حساب الاستثمار الخاص في مختلف المجالات، وقد تكون علاقة تكامل بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص من خلال ارتباط الاستثمار الحكومي بالاستثمار الخاص مما يؤدي إلى رفع القدرة الاستثمار في كافة المجالات الامر الذي يؤدي زيادة النمو الاقتصادي في العراق (عواد، خالد، 2019: 144).

ويوضح الجدول (1) ان هناك علاقة بين الاستثمار العام الخاص في العراق، تكون علاقة مزاخمة في بعض السنوات وتكون عدم وجود علاقة مزاخمة في سنوات اخرى وعلاقة تكاملية بعض السنوات، حيث يتضح من خلال مؤشر المزاخمة كانت العلاقة خلال المدة (2004-2007) علاقة مزاخمة بين الاستثمار العام والخاص حيث بلغت (1.34) في عام 2005، اما في خلال السنوات (2008-2009) كانت العلاقة شبة تكاملية إذ بلغت (0.98)، اما خلال عام 2010 حيث كانت علاقة مزاخمة (6.97) ، اما السنوات (2011-2012) كانت عدم وجود مزاخمة حيث بلغت (0.26) في عام 2012، وكانت عام 2013 شبة تكاملية بلغت (1.07)، اما المدة (2014-2021) كانت عدم وجود مزاخمة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص حيث بلغت (0.20) عام 2021، اما في عام 2022 كانت علاقة شبة تكاملية حيث بلغت (0.95). عام 2022. لذى نستنتج ان العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص تكون في بعض السنوات علاقة مزاخمة وبعض السنوات اخرى شبة تكاملية، لكن اغلب السنوات كانت عدم وجود مزاخمة وقد يكون السبب إلى ضعف القطاع الخاص في العراق الذي يعتمد بشكل كبير الدعم الحكومي.

الجدول (1) مزاحمة الاستثمار العام للاستثمار الخاص في العراق للمدة (2004-2022) مليون دينار

السنوات	الاستثمار العام	معدل النمو	الاستثمار الخاص	معدل النمو	المزاحمة
2004	6497114	-	4009546	-	-
2005	13644015	110	7287169	81.7	1.34
2006	17550354	28.6	11605334	59.2	0.48
2007	22786251	29.8	14005378	20.6	1.44
2008	27935222	22.5	16936223	20.9	1.07
2009	31963301	14.4	19403559	14.5	0.98
2010	40109337	25.4	20111749	3.6	6.97
2011	44937004	12.0	23517553	16.9	0.71
2012	47814663	6.4	29301251	24.5	0.26
2013	57778991	20.8	35036225	19.5	1.06
2014	60302221	4.3	41403226	18.1	0.23
2015	58579285	-2.8	38925333	-5.9	0.46
2016	63298367	8.0	42198765	8.4	0.95
2017	67294226	6.3	49109223	16.3	0.38
2018	82197438	22.1	61592332	25.4	0.86
2019	90287395	9.8	73396112	19.1	0.51
2020	87493465	-3.0	69367223	-5.4	0.54
2021	86405337	-1.2	65309265	-5.8	0.20
2022	90309225	4.5	68398154	4.7	0.95

المصدر: وزارة التخطيط الجهاز المركزي الإحصائي، مديرية الحسابات القومية النشرات السنوية.

- البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

* تم احتساب المزاحمة من قبل الباحث خلال الصيغة الآتية: $\left(\frac{\text{معدل نمو الاستثمار العام}}{\text{معدل نمو الاستثمار الخاص}} \right)$

إذا كان معدل التغير أكبر من (1) مزاحمة، أما إذا كان معدل التغير يساوي (1) تكامل، أما إذا كان معدل التغير أصغر من (1) عدم وجود مزاحمة.

ثانياً: دراسة وتحليل واقع البطالة في العراق للمدة (2004-2022)

إذ لم تكن مشكلة البطالة موجودة في العراق خلال فترة السبعينيات والثمانينيات بل كان العراق يعاني من نقص في الأيدي العاملة إذ جرى الاستعانة بالعمالة من الدول العربية، لسد هذا النقص الحاصل خصوصاً السودانية والمصرية التي كانت توجد بأعداد كبيرة في عقد الثمانينيات لتحل محل القوى العاملة العراقية التي توجهت إلى جبهات القتال في تلك الفترة أخذت بؤادر مشكلة البطالة تزداد بصورة مستمرة بعد توقف الحرب وتسريح أعداد من الجيش العراقي (حسين، عبد الأمير، الشرع، رحيم، 2020: 288). لذا فإن مشكلة البطالة في العراق ترتبط بعدة عوامل وأسباب مترابطة مع بعضها نتيجة الأوضاع الاقتصادية والسياسية، وتمثل هذه الأسباب (عبد الخضر، حنان، 2020: 114):

1. الاعتماد بشكل أساسي على الإيرادات النفطية وإهمال القطاعات الإنتاجية الأخرى.
2. تعرض الكثير من المشاريع الإنتاجية إلى خسائر مما أدى إلى تسريح العمال من هذه القطاعات نتيجة الانفتاح على العال الخارجي لتوفير السلع الاستهلاكية.
3. غياب واضح وإهمال القطاع الخاص في العراق نتيجة قلة التراكم الرأسمالي، وخروج العملة الصعبة خارج البلد.
4. الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة، إضافة للفساد المالي والإداري.

ومن خلال تفحص بيانات الجدول (2) نجد إن معدلات البطالة في العراق تسجل أعلى معدل في عام 2004 إذ بلغ (26.8%) ويعزى سبب ذلك إلى إحداث الحرب وحل المؤسسة العسكرية من قبل قوات الاحتلال، ثم تراجع معدل البطالة إلى (17.5%) في عام 2006، وحافظ معدل البطالة على الانخفاض حتى عام 2017 نتيجة زيادة التوظيف الحكومي في مؤسسات الدولة وبالأخص زيادة التوظيف في سلك الجيش والشرطة، ثم عاودت معدلات البطالة إلى الارتفاع بسبب الإجراءات التقشفية التي قامت بها الحكومة بعد عام 2014 وإيقاف التعيينات في القطاع العام بسبب الأزمة التي ضربت الاقتصاد العراقي إذ بلغ معدل البطالة في عام 2018 (22.6%)، ثم عاودت معدلات البطالة بالانخفاض خلال الأعوام

2020، 2021، 2022، والسبب راجع إلى زيادة التوظيف الحكومي من خلال قيام الحكومة بتعيين وتنشيط أكثر من مليون شخص على ملاكها، إذ بلغ معدل البطالة عام 2020 (15.11%) وبلغ عام 2022 حوالي (15.5%) (حسين، عبد الامير، الشرع، رحيم، 2020: 288).

جدول (2): تطور واقع البطالة في العراق للمدة (2004- 2022)

السنوات	عدد السكان (مليون نسمة)	معدل نمو السكان	معدل البطالة
2004	26313.8	-	26.8
2005	26922.3	2.3	17.9
2006	27448.1	2.0	17.5
2007	27911.2	1.9	17.7
2008	28385.7	1.7	15.3
2009	28973.2	2.1	14
2010	29742.0	2.7	12
2011	30725.3	3.3	11.1
2012	31890.0	3.8	11.9
2013	33157.1	4.0	12.1
2014	34412.0	3.8	12.8
2015	35572.3	3.4	13.2
2016	36610.6	2.9	13.5
2017	37552.8	2.6	13.8
2018	38434.0	2.3	22.6
2019	39128.0	1.7	22.0
2020	40150.0	2.5	15.11
2021	41190.0	2.5	16.23
2022	42248.0	2.5	15.55

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرات السنوية، سنوات متفرقة.

– العמוד (2)، من إعداد الباحث بالاعتماد ببيانات العמוד (1).

المبحث الثالث: قياس أثر المزاحمة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص على البطالة في العراق للمدة (2004- 2022)

أولاً: توصيف النموذج القياسي والعلاقات الرياضية

مرحلة توصيف النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النماذج القياسية إذ تعمل على تمثيل العلاقات بين المتغيرات المدروسة بصيغ ومعادلات رياضية. وتحدد متغيرات النموذج وطبيعة العلاقة بينها وفقاً للمنطق النظري الاقتصادي.

أولاً: المتغيرات المستقلة

❖ المزاحمة الاستثمارية ويرمز له (CO).

ثانياً: المتغيرات التابعة

❖ معدل البطالة ويرمز له (UNE).

ثالثاً: المتغيرات العشوائية

❖ ويرمز لها بالرمز μ_i

رابعاً : صياغة النموذج

لغرض تحديد شكل العلاقة بين المتغيرات يتوجب صياغتها على شكل معادلات رياضية. ويمكن توصيف ذلك من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي وهو من أكثر النماذج المرنة في تحليل السلاسل الزمنية متعددة المتغيرات لأنه يمكن عن طريق هذا النموذج توصيف السلوك الديناميكي للمتغيرات وتم استخدام بيانات ربعية لمتغيرات النموذج. و الشكل العام لنموذج يتكون من المعادلة الآتية :

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \theta_i \sum_{i=1}^{d-1} \Delta Y_{t-i} + \phi Y_{t-1} + \beta X + (U_t)$$

حيث ان :

Y_t : يمثل متجه المتغيرات التابعة (UNE,)

X_t : المتغيرات المستقلة (Y_{t-i}, CO)

α_0 : يمثل متجه حد التقاطع (الحد الثابت) , θ_i : تمثل مصفوفة معاملات الاجل القصير

ϕ : تمثل مصفوفة معاملات الاجل الطويل ، U_t : يمثل متجه المتغير العشوائي:

ووفقا لما جاءت به النظرية الاقتصادية والدراسات المعتمدة حول العلاقة بين المزامحة بين الاستثمار الحكومي والخاص والبطالة تكون علاقة طردية مع البطالة أي ان ارتفاع المزامحة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص تؤدي إلى انخفاض الاستثمارات الخاصة وبالتالي انخفاض الناتج والنمو الاقتصادي الذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة حسب الرأي الكلاسيكي وعلاقة عكسية حسب الرأي الكينزي.

ثانياً: تقدير النموذج القياسي وتحليل النتائج

وهناك عدة اختبارات للكشف عن جذر الوحدة إلا أننا سوف نركز على استخدام اختبارين وهما : اختبار ديكي-فولر الموسع (Augmented Dickey - Fuller 1979) الذي يسمح بإدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي واختبار فيليبس-بيرون (Phillips - perron 1988).

1 - اختبار ديكي-فولر الموسع

الجدول (16) نتائج اختبار (ADF) لمتغيرات النموذج، حيث نلاحظ ان المتغيرات المستقلة والتابعة لم تحقق استقرارها عند المستوى أي انها تعاني من مشكلة جذر الوحدة حيث كانت القيمة الاحتمالية للاختبار اكبر من القيمة المعيارية المقبولة (0.05) بينما حققت الاستقرار واختفت المشكلة بعد اخذ الفرق الأول له عند مستوى معنوية (1% و 5%) مما يعني انها متكامل من الدرجة (1)~I في حالة عدم وجود قاطع واتجاه زمني وفي وجود قاطع واتجاه زمني . واستنادا الى نتائج الاختبار أعلاه نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود مشكلة جذر الوحدة وان السلاسل الزمنية ساكنة عند الفرق الأول.

جدول (3) : اختبار ديكي فولر لاستقراره السلاسل الزمنية المدروسة

Variables	ADF				Test
	At level		1 st Difference		
	ADF-Test	Prob	ADF-Test	Prob	
C0	2.63-	0.267	3.1352-	0.0022	None I~(1)
UME	1.77-	0.7040	3.019-	0.0031	None I~(1)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج eveiws13

2- اختبار فيليبس -بيرون PP

اختبار فيليبس- بيرون (Phillips - perron) يعتمد على نفس معادلة الاختبار ، حيث تقوم بعملية تصحيح غير معلمية (Non parametric) لـ أحيائية (t) للمعلمة (δ) وله قدرة اختبارية أفضل وأدق لاسيما عندما يكون حجم العينة صغير، ومن خلال نتائج اختبار PP في الجدول (3) نلاحظ تطابق النتائج مع نتائج اختبار ADF بان جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة (1)~I . مما يشير الى خلو المتغيرات من مشكلة جذر الوحدة ويصبح بالإمكان قبول الفرضية البديلة التي تنص على خلو المتغيرات من جذر الوحدة.

جدول (4): اختبار فيليبس-بيرون لاستقرارية السلاسل الزمنية المدروسة

Variables	PP				Test
	At level		1 st Difference		
	ADF-Test	Prob	ADF-Test	Prob	
C0	-3.270	0.0792	5.618-	0.0000	None I~(1)
UME	1.970-	0.6076	3.431-	0.0008	None I~(1)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج eveiws13
تقدير النموذج (معدل البطالة)

3- اختبار التكامل المشترك Co-Integration Test

يوضح الجدول (5) نتائج اختبار الأثر لجوهانسون-جيسلوس للتكامل المشترك بين معدل البطالة ومؤشر المزامنة الاستثمارية وتشير النتائج الى ان هناك متجهين للتكامل المشترك حسب اختبار الأثر حيث كانت القيمة المحسوبة للاختبار (29.91721) و (7.966591) للمتجهين على التوالي وهي اكبر من القيمة الحرجة (15.49471) و (3.841465) المناظرة لها عند مستوى معنوية (0.05) وباحتمالية اصغر من 005 مما يعني رفض فرضية العدم ($r \leq 0$) وقبول الفرضية البديلة ($r > 1$) القائلة بوجود على الأقل متجه للتكامل المشترك وهذا يشير الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات النموذج.

جدول (5): اختبار جوهانسون-جيسلوس للتكامل المشترك (اختبار الأثر Trace)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
	0.05	Trace		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.0002	15.49471	29.91721	0.259695	None *
0.0048	3.841465	7.966591	0.103387	At most 1 *

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج eveiws13

اما اختبار الإمكان الأعظم فيتضح من الجدول (25) وجاءت النتائج متوافقة مع نتائج اختبار الأثر بوجود متجهين للتكامل المشترك حيث كانت القيمة المحسوبة للاختبار اكبر من القيمة الحرجة له وبقيمة احتمالية صفرية عند مستوى معنوية (0.05) مما يعني رفض فرضية العدم ($r \leq 0$) وقبول الفرضية البديلة ($r > 1$) القائلة بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات النموذج.

جدول (5): اختبار جوهانسون-جيسلوس للتكامل المشترك (اختبار الإمكان الأعظم Maximum Eigenvalue)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
	0.05	Max-Eigen		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.0025	14.26460	21.95062	0.259695	None *
0.0048	3.841465	7.966591	0.103387	At most 1 *

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج eveiws13

واستنادا على نتائج اختبار التكامل المشترك، سيتم تقدير العلاقة قصيرة وطويلة الاجل وفق نموذج ECM .

ثانياً: نموذج تصحيح الخطأ (ECM (Error Correction Model)

قبل البدء بتقدير النموذج يجب التعرف على فترات الإبطاء المثلى للنموذج التي تعطي أفضل النتائج الواقعية للعلاقة بين متغيرات النموذج ويتضح من الجدول (6) ان فترات الإبطاء المثلى وحسب معايير التفاضل المعروفة كانت فترتي إبطاء لمعيار (AIC, HQ, SC).

جدول (6): فترات الإبطاء المثلى للنموذج الثاني

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: UNE CO GI PI						
HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
76.64644	76.72257	76.59609	2.16e+28	NA	-2753.459	0
67.77538	68.15603	67.52362	2.49e+24	637.6333	-2410.850	1
66.50081*	67.18597*	65.91894*	5.07e+23*	33.81495*	-2321.082	2
66.57353	67.56320	66.04763	5.71e+23	120.9870	-2341.715	3
66.82774	68.12193	65.97174	5.46e+23	21.54057	-2306.983	4

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج eveiws13

يوضح الجدول (7) نتائج تقدير أثر المزاحمة الاستثمارية بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص على معدل البطالة في الاجل القصير.

جدول (7): نموذج ECM لمعدل البطالة

D(CO)	D(UNE)	Error Correction:
-0.285969 (0.06294) [-4.54364]	-0.193026 (0.00702) [-1.20785]	CointEq1
0.465451 (0.10744) [4.33233]	-0.009328 (0.13147) [-0.07095]	D(UNE(-1))
0.252812 (0.12019) [2.10351]	0.039457 (0.14707) [0.26828]	D(UNE(-2))
-0.047438 (0.09788) [-0.48466]	0.518935 (0.11977) [4.33259]	D(CO(-1))
0.003638 (0.09111) [0.03993]	0.099883 (0.11149) [0.89589]	D(CO(-2))
-0.004247 (0.08030) [-0.05289]	-0.023826 (0.09827) [-0.24245]	C
0.368973	0.842631	R-squared
0.321882	0.801036	Adj. R-squared
30.41431	45.54391	Sum sq. resids
0.673754	0.824475	S.E. equation
7.835229	10.64151	F-statistic

-71.62507	-86.36245	Log likelihood
2.126714	2.530478	Akaike AIC
2.314971	2.718735	Schwarz SC
0.002170	-0.136841	Mean dependent
0.818180	1.065313	S.D. dependent

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج eveiws13

نلاحظ من الجدول اعلاه ان معادلة البطالة متوافقة مع شروط القبول الإحصائية حيث نجد ان معامل تصحيح الخطأ سالبا ومعنويا أي انه حقق الشرط الضروري والشرط الكافي لاعتماد نتائج النموذج. حيث بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ حوالي (-0.193026) مما يعكس وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين معدل البطالة من جهة وبين المزامحة الاستثمارية من جهة أخرى. أي ان حوالي 19% من معدلات البطالة المتزايدة في الاجل القصير يمكن تخفيفها واعادتها الى المعدلات الطبيعية في الاجل الطويل وان المدة الزمنية اللازمة لهذه التكييفات تستغرق اقل من السنة أي (5.18) فصل (سنة وثلاثة اشهر) ، مما يؤكد قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية في الاجل القصير. واثبت النموذج قوته التفسيرية للنتائج من خلال قيمة (Adj. R-squared) والبالغة (0.801036) أي ان المتغيرات المفسرة تفسر (480%) من التغيرات التي تحدث في معدلات البطالة كما ان النموذج اثبت معنويته من خلال قيمة اختبار F عند مستوى معنوية (5%). اما معاملات الاجل الطويل التي توضحها المعادلة التالية تشير علاقة عكسية بين المزامحة الاستثمارية ومعدل البطالة فكلما زاد مؤشر مزامحة الاستثمار الحكومي للاستثمار الخاص بنسبة 1% أدى ذلك الى انخفاض معدلات التوظيف (انخفاض معدل البطالة) بنسبة (0.9%) في الفترة الزمنية الاولى وهو ما يتوافق مع المنطق الاقتصادي اذ ان احد المكتسبات المتوقعة للاستثمار هو رفع معدلات التوظيف. وقد يعود السبب في ذلك الى ان ارتفاع مؤشر المزامحة واقتراجه من الواحد الصحيح يعني ان الاستثمارات الحكومية في العراق تسعى الى توظيف اعداد كبيرة من العاطلين سواء كانت ايدي ماهرة ام غير ماهرة فضلا عن اقبال العاطلين على تقبيل العمل في القطاعات الحكومية لتوفر الضمان الوظيفي. ،اما في الانبطاء الثاني فقد كانت المعلمة موجبة مما يعني ان زيادة مؤشر المزامحة بنسبة 1% يؤدي الى زيادة البطالة بنسبة 0.3% أي ان الاستثمارات الحكومية لم تعد تستوعب الأعداء الكبيرة العاطلة عن العمل.

$$D(UNE) = - 0.0238256901038 - 0.00932825106606 * D(CO(-1)) + 0.0394567071499 * D(CO(-2))$$

الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

1. يعاني القطاع الخاص الكثير من المشاكل في العراق فإنه لم يأخذ الفرصة الكافية في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، وذلك بسبب الكثير من المشاكل الاقتصادية والسياسية والامنية التي تنعكس سلباً على الاستثمارات الخاصة.
2. يواجه القطاع الخاص في العراق الكثير من التحديات في مقدماتها فجوة الأجور بينه وبين القطاع الحكومي والسياسات الحكومية الغير ملائمة والفساد المالي الإداري.
3. ان العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في العراق تكون في سنوات معينة مزامحة وتكون في سنوات أخرى شبة تكاملية وتكون في بعض السنوات عدم وجود مزامحة.
4. تحقق فرضية البحث في وجود علاقة موجبة بين المزامحة ومعدل البطالة في العراق.
5. أظهرت نتائج تقدير نموذج البطالة في الاجل القصير ان المزامحة الاستثمارية تساهم في احداث تكيفات في معدل البطالة بنسبة (19%) أي بالإمكان تصحيح 19% من مشاكل البطالة في الاجل القصير الى تصحيحات الاجل الطويل وخلال ثلاث مواسم فقط (اقل من السنة).
6. في الاجل الطويل أظهرت النتائج ان العلاقة عكسية بين المزامحة الاستثمارية ومعدل البطالة فكلما زاد مؤشر مزامحة الاستثمار الحكومي للاستثمار الخاص بنسبة 1% أدى ذلك الى زيادة التوظيف بنسبة (0.9%) وهو ما يتوافق مع المنطق الاقتصادي اذ ان احد المكتسبات المتوقعة للاستثمار هو رفع معدلات التوظيف، وهذا ما يؤكد صحة فرضية البحث.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة الدعم الحكومي للقطاع الخاص في العراق من خلال زيادة الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص الذي ينعكس على زيادة استثمارات القطاع الخاص.
2. على الاستثمار الحكومي ان لا يزاحم الاستثمار الخاص من خلال زيادة الائتمان الحكومي للمصارف الحكومية على حساب الائتمان المقدم للقطاع الخاص.

3. يجب على الحكومة وضع بيئة تشريعية مناسبة ومحفزة للتشجيع القطاع الخاص من أجل زيادة الاستثمار الخاص.
4. العمل على ضرورة المشاركة بين الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص الذي ينعكس على كفاءة الاستثمار وزيادة النمو الاقتصادي في العراق.
5. على الحكومة زيادة الامتيازات في القطاع الخاص من خلال القوانين التشريعية مقارنة بالقطاع الحكومي من ناحية الأجور والضمان والتقاعد من أجل زيادة التوظيف الحكومي في القطاع الخاص، الذي يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة وعدم الاعتماد على القطاع الحكومي بالتوظيف.

References

1. بانافع ، وحيد ، وآخرون، السياسة المالية بين أولويات النمو ومتطلبات العدالة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات ، الرياض ، 2020.
2. الدليمي، علي احمد وباسم محمد تركي، الدين العام ومؤشرات الاقتدار المالي في العراق دراسة تحليلية للمدة (2004- 2017)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية الإدارية ، المجلد (12)، العدد (98)، 2020.
3. عبد المولى، السيد ، المالية العامة ، دار الفكر العربي ، القاهرة، 1987،
4. توين علي، عجز الموازنة وأثاره بين النظرية والتطبيق، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد (2)، العدد (13)، 2015.
5. عدنان داود العذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
6. الانصاري، احمد توفيق، الاقتصاد الاستثماري ، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، القاهرة، 2020
7. سليم قاسم حسن، مروان عبدالمالك ذنون، العلاقة بين الاستثمار الحكومي والخاص واثراها على النمو الاقتصادي في عينة من الدول الاسوية – دراسة قياسية للفترة 1980-2009، تنمية الرفاهين، العدد (119)، المجلد (37)، 2018.
8. حسن، علي عمران، قياس أثر الانفاق الاستثماري الحكومي على البطالة باستخدام نموذج (ARDL) في العراق للمدة (1995- 2017)، المجلد (7)، العدد (2)، 2019.
9. شهاب، محمد عبد الحميد ، التحليل الاقتصادي الكلي، المكتبة العربية، جامعة دمياط ، كلية التجارة، 2019.
10. الحباشنة، فضل المولى معيوف ، الأنفاق الحكومي وأثره في الحد من البطالة في الأردن في الفترة (1990- 2015)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة مؤتة- الأردن العدد (73)، 2017.
11. خالد روكان عواد وآخرون، العلاقة بين الاستثمار العام و الاستثمار الخاص في العراق واثراها على الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004- 2018)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (1)، العدد (34)، 2019.
12. عبد الخضر، حنان وآخرون، البطالة في الاقتصاد العراقي الآثار الفعلية والمعالجات المقترحة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، (5)، العدد (16)، 2010.
13. الشرع. رحيم كاظم حسن، حسين. عبد الأمير ناصر، البطالة في العراق الآثار والمعالجات (دراسة تحليلية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد (9)، العدد (35)، 2020 .
14. البنك المركزي العراقي ، النشرات الإحصائية السنوية (2004-2022)
15. وزارة التخطيط، الحسابات القومية، (2004- 2022)
16. Hüseyin Şen and Ayşe Kaya ,Crowding-Out or Crowding-In? Analyzing the opicit of Government Spending on Privatey, Investment in Turkey ,PANOECONOMICUS ,Turkey, 2014
17. James Zhan, The role of public investment in social and economic development, Public Investment: Vital for Growth and Renewal, but should it be a Countercyclical Instrument?, United Nations New York and Geneva, 2009.
18. Bahar Bayraktar, THE ROLE OF PRIVATE SECTOR INVESTMENTS IN THE ECONOMIC PERFORMANCE OF OIC MEMBER COUNTRIES, Journal of Economic Cooperation 24, 1 (2003) .
19. FRANK G. BARRY, MICHAEL B. DEVEREUX, Crowding Out Effects of Government Spending, The Economic and Social Review, Vol. 23, No. 3, April, 1992.